

الثقافة ومعضلة الإصلاح

أين الإصلاح الثقافي مما تشهده مصر من متغيرات ومستجدات عصفت بالكثير من العلاقات والتفاعلات الحاكمة بالدولة والمجتمع والمواطنين، سؤال يُطرح على استحياء وتردد وعبر فترات زمنية متقطعة، والتساؤل هنا لا يتعلق بموقع الثقافة من عملية البناء أو الإصلاح التي يجب أن تكون تالية للثورات أو انتفاضات الجماهير وحراكها، ولكن التساؤل هنا يرتبط بالحديث الخافت عن أهمية الثقافة ودورها مقارنة بالحديث عن الإصلاح السياسي أو الإصلاح الاقتصادي، فهل ذلك يعني أن الدولة بكل أركانها ومؤسساتها لا تهتم بالسياسة الثقافية ولا تعطىها الأولوية المطلوبة عند صياغتها لمجمل السياسات العامة، أم أن المجتمع بمنظوماته الأهلية يعتبرها نوعاً من الرفاهية التي لا تليق بأولويات المرحلة الراهنة، أم أن النخبة الثقافية غير قادرة على دمج قاطرة العمل الثقافي نتيجة الفجوة القائمة بينها وبين المجتمع، أم أن ضبابية المشهد السياسي والمعاناة الاقتصادية قد طغت على كافة المشهد المصري وأولوياته.

في الحقيقة إن هذه الأسباب جميعها توضح إشكالية تراجع المكون الثقافي في معادلة البناء وأسباب ضعفه إلى الحد الذي أثار معه الكثير من الاستغراب وعلامات التساؤل والاستفهام حول الكثير من المظاهر المجتمعية السلبية التي قفزت إلى السطح ورسمت ملامح جديدة للشخصية المصرية وكشفت عن كثير من سماتها الكامنة والسلبية، حتى إن البعض يتحدث باستغراب عن تنامي الكثير من السلوكيات والتفاعلات والقيم المجتمعية التي تبدو جديدة على المجتمع المصري وشخصيته.

بل إن الملاحظ أن التنافس العام الدائر حول تشخيص الواقع الراهن ومجمل تحدياته، لا يعطي الأبعاد الثقافية ما تستحقه من الاهتمام والأولوية، ولا نكون مبالغين إذا ما أرجعنا الكثير من واقعنا بسبب التردي الثقافي، وضعف المؤسسات الثقافية، وتراجع دور النخبة الثقافية على استكمال

توجهات وآراء الحركة التنويرية التي صاغتها العقول والقوى الوطنية المصرية في أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠، واستمرت بتأثيرات قوى الدفع، واندماجها مع مشروع الدولة في الخمسينيات والستينيات إلى أن أخذت في التراجع التدريجي منذ أواخر السبعينيات عن إحداث التأثير في الجماهير، وظل الحوار النخبوي والفكري حبيس الدوائر الفكرية والأكاديمية ومؤسسات المجلس الأعلى للثقافة.

وإذا كنا نذهب إلى أن هناك "أزمة ثقافية" تفرض أبعادها على باقي أزمات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن تشخيص هذه الأزمة في إطار الخبرة التاريخية وامتداداتها الراهنة، قد شكل جوهر التساؤل في هذا العدد من "أحوال مصرية"، وذلك استناداً لفلسفة المجلة الداعمة لأهمية تكامل السياسات العامة، وأهمية أن يحكمها رؤية وإطار لعملية البناء والنهوض، وأن تستند إلى تحليل واقعي لأبعاد الأزمة الاجتماعية، ودراسة وتحليل العلاقات بين الثقافة وبناء القوة في المجتمع، مع تحديد دور الثقافة في المجتمع، وصياغتها في إطار الخصوصية التي لا تتعارض مع المشاركة والانفتاح على العالم.

وهنا يمكن التأكيد على عدد من المعاني والدلالات الحاكمة التي تطرحها قضية الثقافة في منظورها الواسع، والتي يجب أن تمثل محددات لأي مشروعات أو أفكار داعمة للخروج من الأزمة الثقافية في مصر، ومنها:

الدلالة الأولى: أنها مكون حاكم لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، فلا يمكن تحقيق هذه التنمية بدون الارتكاز للأبعاد الثقافية في معناها الواسع والكلي من قيم ومعارف ومعتقدات وفنون كسبيل لبناء الإنسان وتنمية قدراته.

الدلالة الثانية: إن تغيير السياق والبيئة الحاكمة للعملية الثقافية وتحفيزها نحو دعم المنتج الثقافي الإيجابي الداعم لقيم الحرية والإبداع يعد محددًا حاكمًا لزيادة قوة دفع عملية التنمية الثقافية باتجاه دعم القدرات والطاقات الكامنة وتجاوز الآثار الناتجة عن الأزمات التي يعاني منها المجتمع المصري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

الدلالة الثالثة: إن التنوع الثقافي والقبول بهذا التنوع في إطار الثقافة الأم تطرح بدورها حجم التشوهات التي أصابت ما يمكن تسميته "بالشخصية المصرية" وما فرضته تحديات الأمية وانخفاض مستوى الوعي الاجتماعي وضعف التفكير العلمي والعقلاني من تحديات أمام الارتقاء بالسلوك العام الذي يمثل في النهاية المحصلة الثقافية. وهو ما يفرض بلورة سياسات تكاملية تدعم دور الأسرة والمدرسة باعتبارها مؤسسات معنية بتربية النشء والشباب، جنباً إلى جنب مع المؤسسات الثقافية مثل مراكز الشباب وقصور الثقافة والجمعيات الأهلية المعنية بالثقافة بالقدر الذي يمكنها من دعم المكون الثقافي ونشر القيم المدنية، واستعادة بعض مقومات القوى الناعمة التي تمتعت مصر بها خلال فترات تاريخية ممتدة، والانتقال إلى ما يعرف بالقوى الذكية.

الدلالة الرابعة: إن الثقافة تصيغ ذلك الإطار المعبر عن درجة تضامن المجتمع واستقراره،

والحاكم لدرجة تماسكه، والمحافظ على بنائه الاجتماعي، فالثقافة هي القاعدة التي يبنى عليها ركائز الحوار والاعتراف بالتنوع وإعمال القانون والأخلاقيات والحريات والشعور بالعدالة.

الدلالة الخامسة: الثقافة وصراع القيم والخصوصية، تتجلى في حالة من الانفصام كتعبير عن الحالة الثقافية وأزمته ومظاهرها المتجسدة في إشكاليات مثل: الدين والسياسية، والهوية والانتماء، والعقلانية والانغلاق والانعزالية، مظاهر لأسباب عديدة منها، حالة الثنائية والانفصام القائمة بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير من ناحية، والانفصام بين قيم العولمة الحاكمة لرؤية العالم وبين قيم وأفكار معبرة عن درجة تطور المجتمع والخوف على الخصوصية غالبية على شرائح المجتمع.

الدلالة السادسة: تقوية أنماط الحداثة في المجتمع، كسبيل لتجاوز حالة الازدواجية التي يواجهها المجتمع وقواه المجتمعية، وذلك عبر تنمية الوعي الاجتماعي، وتجديد الموروث الثقافي، وبذل المزيد من الجهد لإعادة بناء الثقافة الشعبية بما يتوافق مع نسق القيم الخاص بالمواطنة والتعددية والمشاركة الشعبية.

الدلالة السابعة: دعم المكون الثقافي للعمل الأهلي وذلك عبر إعادة تنظيم المنظمات الأهلية من حيث الفلسفة والقيم والأدوار وبالقدر الذي يسهم في دعم الإسهام التنموي المستند إلى الحقوق كركيزة وفلسفة تحكمها، هذا التحول من شأنه أن يسهم في بناء مجتمع مدني قوي قادر على المشاركة في دعم عملية الحداثة، وبناء مجتمع عصري، وهنا تجدر الإشارة، للدور التاريخي الذي لعبت بصفة خاصة الجمعيات الأهلية وبعض مكونات المجتمع المدني باعتبارها مؤسسات مارست عملية التنشئة السياسية وساهمت في بلورة الثقافة السياسية والمناخ العام الذي ساد مصر منذ القرن التاسع عشر بالإضافة لكونها إحدى المقومات التي لا غنى عنها عند الحديث عن مشروع نهضوي لمصر. فقد نشأت أول جمعية أهلية في مصر عام ١٨٢١ مع قيام الجمعية الخيرية اليونانية بالإسكندرية، وقد شكل هذا التاريخ شهادة ميلاد لحركة الجمعيات الأهلية، كمؤسسات اجتماعية تقود المجتمع إلى دعم عمليتي المشاركة والتوزيع، ولاسيما بعد الحرب العالمية الأولى وقيام ثورة ١٩١٩، التي أدخلت العمل الأهلي مرحلة القيادة الجماعية والمؤسسية، واجتذبت النخبة الثقافية والفكرية في ذلك الوقت، وهنا أيضاً يجب التأكيد على حيوية البيئة السياسية ومحوريتها حيث ساعدت في توجيه العمل الاجتماعي الطوعي في مصر، الذي بدأت إرهاصاته مع خضوعها للحكم الأجنبي وللظروف الاجتماعية غير الموازية كحافز على تكاتف أفراد الشعب والتنظيمات الشعبية الدنيا، فكان شروع العديد من الجمعيات الأهلية مثل: الجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية الدعوة والإرشاد في إقامة المدارس الوطنية ورفع شعار التعليم كأداة لمواجهة النفوذ الأجنبي جنباً إلى جنب مع مرحلة تحديد الهوية والتنوير التي بدأت في جمعيات مثل "جمعية معهد مصر" للبحث في تاريخ الحضارة المصرية (تأسست عام ١٨٥٩) والجمعية الجغرافية وجمعية المعارف وكانت للمعارك التي خاضتها شخصيات وطنية كالشيخ محمد عبده وأحمد لطفي السيد وقاسم أمين والسيد رشيد رضا وغيرهم، أثرها الواضح في بلورة هدفين أساسيين أولهما: السعي نحو إيقاظ الوعي القومي والاجتماعي. وثانيهما تحريك وتغيير مجموعة القيم والأفكار التقليدية المنافية للعمل الاجتماعي الطوعي.

وإذا كانت "أحوال مصرية" قد انطلقت على مدى الثلاثة أعوام الماضية في تشخيص العديد من القضايا والأزمات المجتمعية التي يمر بها المجتمع المصري، فإنها تستكمل سلسلة القضايا بقضية الثقافة باعتبارها قضية متقاطعة مع الكثير إن لم يكن كل القضايا التي يجب أن تشملها أجندة البناء والإصلاح، فما تعانیه الدولة والمجتمع من قضايا وتحديات هو نتاج أزمة تحول فرضتها أزمات ركود وجمود، وهو ما يتطلب مشروع نهضوي متكامل، يستند إلى الإصلاح والإبداع، وإعادة صياغة النسق القيمي.

من هذا المنطلق، حرصت مجلة أحوال مصرية على تجميع معظم الأعمال الثقافية التي ارتبط برؤى واستراتيجيات النهوض الثقافي عبر منظومة متكاملة من الأهداف والسياسات والإجراءات والقيم، وهو ما تضمنه "السي دي" وذلك في محاولة لتجميع الجهد وإحداث قدر من التراكم المطلوب للبناء على ما قدم، واستخلاص الدروس والخبرة التاريخية التي ارتبطت بتلك الرؤى، مثل استراتيجية مصر ٢٠٣٠، واستراتيجية المنظومة الثقافية للدولة ٢٠١٥ - ٢٠٣٠ التي شارك فيها نخبة متميزة برئاسة د. جابر عصفور، فضلا عن رؤى وأفكار من واقع التجارب العملية مثل: رؤية السيد يسين (رحمه الله) ورؤية د. عماد أبوغازي، ورؤية الاستاذ فاروق حسنى، فضلا عن رؤى أخرى متعددة، من واقع التجارب العلمية، بمعنى أدق هناك الكثير من الأفكار والمقترحات التي تشخص الواقع، وتطرح الحلول والبدائل، ولكن يبقى التساؤل بكيف؟ كيف يمكن توفير شراكة حقيقية بين مؤسسات الدولة الثقافية والمنظمات الأهلية ومؤسسات رجال الأعمال التي تهتم بالثقافة، وأن يغلف هذه الشراكة توافر إرادة سياسية تضع المشروع الثقافي ضمن مشروع نهضوي متكامل. يستهدف النهوض بالمجتمع وتجديد العقل.

د. أيمن السيد عبد الوهاب